

# الخطوات المنهجية لتعلّم إعراب الكلام العربي وتعليمه

## د. احميدة العوني

جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - المغرب

### الملخص

الدافع إلى كتابة هذا المقال هو مشكلة تعثر طلاب النحو ومتعلموه في المدارس والجامعات في سؤال « أَعْرَبْ » كذا، إذ أثبتت التجربة الميدانية في تدريس النحو أنّ كثيرا من الطلاب يعجزون عن إعراب الكلام العربي إعرابا سليما، وأكثرهم يجيب إجابات مضطربة غريبة في بعض الأحيان، ويحاول هذا المقال أن يقرب مفهوم « أعرّب » للمشتغلين بالنحو تعلمًا وتعليمًا، فقد بين المقال أن « أعرّب » لا تعني ما كان يعنيه هذا الفعل في الأصل، بل صار يعني ادرس الكلام دراسة نحوية، أي وفق ما تقتضيه أصول النحو العربي وقواعده، وقد أوضح المقال الخطوات المنهجية لعملية إعراب الكلام؛ أهمها فهم الكلام المراد إعرابه، وتقسيمه إلى جمل ( اسمية أو فعلية أو ملحقة بإحدهما)، ثم تحديد العمدة والفضلات، ثم بيان الوظيفة الإعرابية للكلمة أو الجملة إذا حلّت محلّ الكلمة المفردة، ثم بيان نوع الكلمة من حيث الإعراب والبناء، ثم بيان علامة الإعراب أو البناء، وقد ختم المقال بنماذج تطبيقية للإعراب.

### الكلمات المفتاحية:

الإعراب - أصول النحو - العمدة والفضلة - تحليل الكلام وتفسيره - العامل - المعمول.

## Résumé

Le raisonnement derrière la rédaction de cet article est l'échec des apprenants de syntaxe/ grammaire à répondre à cette question: analyser syntaxiquement/ grammaticalement un certain mot ou une phrase? L'expérience d'enseignement de ce cours a prouvé que la plupart des étudiants universitaires ne parviennent pas à analyser syntaxiquement et correctement les énoncés en langue arabe. S'ils le font, ils fournissent souvent des réponses hésitantes ou bizarres. À cette fin, l'article aborde le concept d'«analyse syntaxique / grammaticale ou d'analyse syntaxique» à la fois pour les enseignants et les étudiants. L'article précise en outre que «analyser» ne signifie pas, maintenant, ce qu'il faisait; plutôt, cela signifie: étudier la langue (parlée ou écrite) grammaticalement - c'est selon les principes et les règles de la grammaire arabe. L'article poursuit en expliquant les principales étapes méthodologiques scientifiques de l'analyse de la parole / écriture, principalement:

- Comprendre ce qu'il faut analyser;
- Le classer par catégorie en phrases nominales ou verbales ou en complément de l'une d'entre elles;
- Déterminer la clause principale et secondaire;
- Définir la fonction syntaxique / grammaticale du mot ou de la phrase en substituant le premier;
- Définir la catégorie de mots en termes d'analyse syntaxique;
- Définir ce que signifie l'inflexion syntaxique.

L'article se termine par quelques modèles et tâches pratiques.

### Mots clés:

La réaction- Les bases de la grammaire - Analyse de la parole - Agent, Predicat.

## **Abstract**

The rationale behind writing this article is the syntax/grammar learners' failure to respond to this question: analyze syntactically/grammatically a certain word or phrase? The teaching experience of this course has proved that most university students fail to analyze syntactically and appropriately utterances in the Arabic language. If they do, they often provide hesitant or queer replies. To this purpose, the paper approaches the concept of syntactic/grammatical analysis or parsing' to both teachers and students. The article further clarifies that 'to analyze or parse' does not, now, mean what it used to do; rather, it means: study the language (spoken or written) grammatically – that is according to the principles and rules of the Arabic grammar. The article proceeds to explain the main scientific methodological steps of analyzing speech/writing, mainly:

- Understanding what to analyze;
- Categorizing it to either nominal or verbal sentences or to a complement of one of them;
- Determining the main and secondary clause;
- Defining the syntactic/grammatical function of the word or the sentence if substituting the former;
- Defining the word category in terms of syntactic analysis;
- Defining what syntactic inflection means.

The article concludes with some practical models and tasks.

### **Key words:**

Rection - as assets - the mayor and the residue - speech analysis and interpretation - the agent and applicable.

## مقدمة

«أَعْرَبُ» فعل أمر يَكْتُرُ تداوله في باب تعلم النحو ودراسته، و كثرة تداول هذا الفعل في مجال التعليم خاصة، وفي دراسة النحو عامة، لا تعني أن معنى «أَعْرَبُ» معروف لا لَبَسَ فيه، فإن كان مصدره «الإعراب» معروفا مشهورا في معناه اللغوي وفي اصطلاح النحويين، فيبدو أن فعل الأمر «أَعْرَبُ» أخذ معنى إضافيا جديدا، ذلك بأن «أَعْرَبُ كذا» أصبح يعني في مجال تعلم النحو وتعليمه تحليل الكلام وتفسيره نحويا، ولهذا فـ «أَعْرَبُ» لا يعني ما كان يعنيه الفعل في الأصل.

أعرب كلامك كان يعني وضحه بالنطق به مُعْرَبًا، أي مشكول الأواخر، وهذا يُعَبَّرُ عنه اليوم بـ «أشكّل»، لكن «أَعْرَبُ» صارت تعني «أُدْرُسُ» الكلام دراسة نحوية، من حيث الإعراب والبناء، والعلامة الإعرابية، والوظيفة النحوية للكلمة، والحذف والتقدير... إلى غير ذلك مما تقتضيه أصول النحو وقواعده، ولقد شاع فعل «أَعْرَبُ»، لأنه مأخوذ من الإعراب، الذي من معانيه التوضيح والبيان والإفصاح، ولأن الإعراب هو جوهر النحو، بل هو النحو عينه. وقد كان النحويون يسمّون مؤلفاتهم النحوية بعلم الإعراب، وذلك مثل «ملحة الإعراب» للحريري (ت 576هـ)، و«شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب» لابن الحاجب (ت 646هـ)، و«اللباب في علم الإعراب»، للإسفراييني (ت 684هـ)، و«الإرشاد إلى علم الإعراب» للكيثي (ت 695 هـ)، و«الإعراب عن قواعد الإعراب»، لابن هشام (ت 761هـ).

فأعرب الكلام معناه «أُدْرُسُ» الكلام دراسة نحوية. ولذلك يبدو أن الخطوات الإجرائية المنهجية لـ «أَعْرَبُ» الكلام مازالت غير واضحة، ولعلّ هذا ما يفسّر ظاهرة تعثر طُلاب النحو ومتعلّميهِ في سؤال الإعراب؛ فكثيرا ما يجيبون إجابات مضطربة متذبذبة غامضة وغريبة في بعض الأحيان، ليس بسبب قلة معارفهم في النحو دائما، بل لغموض مفهوم «أَعْرَبُ» عندهم. وستحاول هذه الكلمة أن تبين الخطوات المنهجية لإعراب الكلام العربي، من ذلك تحديد نوع الكلام، والتمييز بين العمد والفضلات، ومعرفة أنواع العامل وعمله... وستشير في ثنايا ذلك إلى

أهم المفاهيم والأصول النحوية اللازمة للإعراب، وستنتهي الكلمة بنماذج إعرابية تطبيقية، وعسى أن تكون هذه الكلمة مفتاحاً مهما لفهم الكلام العربي وإفهامه لغير الناطقين به خاصة، ذلك بأن التمكن من الإعراب الصحيح آية على قدرة صاحبه على فهم التركيب العربي وتحليله، والإعراب منهج تعليمي قائم بذاته، فهو من ناحية وسيلة للفهم والإفهام، وهو من ناحية أخرى وسيلة لقياس مدى تمكن المتعلم من الكفايات اللغوية في هذا الباب.

### 1. تحديد نوع الكلام

يبدو أنّ أول خطوة منهجية في «أَعْرَبْ» هو تحديد نوع الكلام المراد إعرابه. والكلام في العربية إما جملة اسمية وإما جملة فعلية، وهذا التحديد الذهني ضروري لتحليل الكلام وبيان عناصره الأساسية، فالجملة الاسمية مبنية على عمدتين هما المبتدأ والخبر، و الجملة الفعلية مبنية على ركنين هما الفعل والفاعل، وفائدة الكلام لا تتم إلا بالعمدة المذكورة كانت أو مقدرةً، وما عدا ذلك فهو فصلة يجوز الاستغناء عنها.

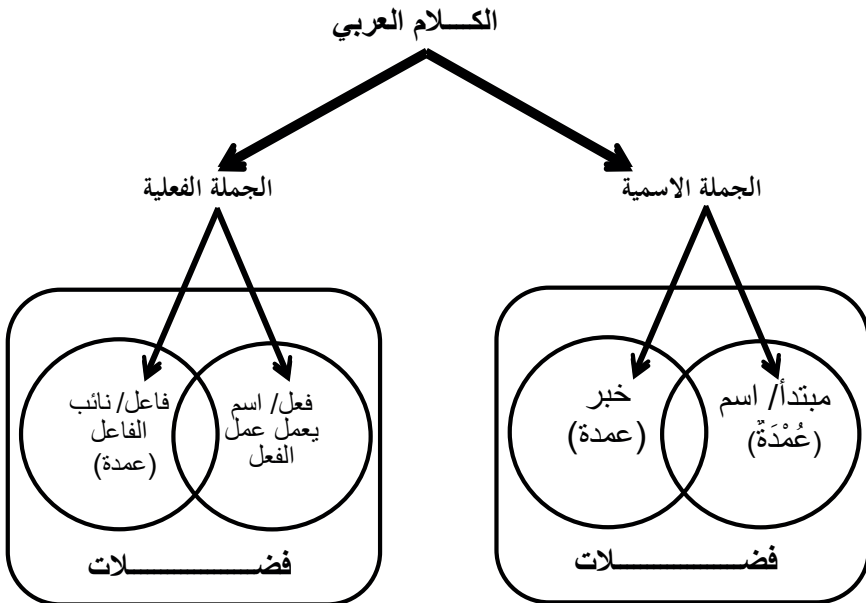
والمثير للانتباه أنّ النحويين يبدوون مؤلفاتهم النحوية بتعريف الكلام وبيان ما يتألف منه، وفي ذلك إشارة إلى أنّ الإعراب (النحو) موضوعه التركيب المفيد. وقد وضّحوا العناصر التي يتألف منها الكلام المفيد وقسموه إلى جملة اسمية وجملة فعلية، قال ابن الحاجب كما جاء في «شرح الكافية»: «الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأقّى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم»<sup>1</sup>. وقال الزمخشري: «...والكلام هو المرْكَبُ من كلمتين أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى... وذلك لا يتأقّى إلا في اسمين، أو في فعل واسم»<sup>2</sup>. ونصّ ابن هشام على أنّ الكلام جُمَلَتَانِ؛ اسمية وفعلية، ولهما مُلَحَقَاتٌ، قال: الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه.

والجملة عبارة عن الفعل<sup>3</sup> وفاعله، كـ «قَامَ زَيْدٌ»، والمبتدأ وخبره، كـ «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، و «أَقَامَ الزَّيْدَانِ»، و «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»

و «ظَنَّتُهُ قَائِمًا»<sup>4</sup>. وقال العكبري: «الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة،  
ققولك: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَإِنْ تَأْتَيْ أُكْرِمُكَ، وَقُمْ وَصَهْ، وما كان نحو ذلك»<sup>5</sup>.

إنَّ تحديد نوع الكلام ضروري لبيان ركني الجملة، فإنَّ كان جملةً اسميةً لا بدَّ  
من البحث عن المبتدأ والخبر، وإنَّ كان جملة فعلية لا بد من البحث عن الفاعل  
والفاعل، وإن كانت ملحقة بهما فلا بد من البحث عن العمدة فيها، فالاسم والخبر  
في النواسخ الفعلية والحرفية عمدتان كلاهما، إذ لا تتم الفائدة إلا بهما معاً، لأنَّ  
أصلهما مبتدأ وخبر، والعمدة في ظن وأخواتها هي الفاعل والمفعولان معاً، فلا  
يتم المعنى بالفاعل وحده ولا المفعول الأول وحده، أما العمدة في الفعل المبني  
للمجهول فهو نائب الفاعل.

هكذا فلا إعراب دون تركيب، فلا بد من تحديد نوع التركيب الذي يراد إعرابه،  
لفظاً أو تقديراً، وعندئذ يسهل تحديد العمدة والفضلات فيه؛ وهذه خطاطة  
توضيحية لأقسام الكلام وعناصره:



ويظهر أنَّ قول إبراهيم مصطفى لم يكن سديدا حين قال إنَّ النحو كان قاصرا  
في دراسة الكلام لأنَّ غايته كانت منحصرة في بيان الإعراب، وكأنَّ الإعراب لا يدرس

تأليف الكلام، ولا يبحث علاقات الكلمات بعضها ببعض حين تتألف في الكلام، قال إبراهيم مصطفى: «فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى سمّاه بعضهم علم الإعراب، وفي هذا التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه وحصره في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، فإنّ النحو - كما نرى وكما يجب أن يكون - هو قانون تأليف الكلام، وبيان كل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسّق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها»<sup>9</sup>.

والنحو في الحقيقة هو قانون تأليف الكلام وبيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى يتم المعنى، وقد ابتكر النحاة مصطلحات دالةً دلالةً دقيقةً على علاقات الكلمات فيما بينها في تأليف كلام مفيد ذي معنى، من هذه المصطلحات العُمْدَةُ والفُضْلَةُ، والفاعل والمفعول به والمفعول معه والتميز والحال...

## 2. التمييز بين العُمْدِ والفُضْلَاتِ في الكلام

قلنا إنّ تحديد نوع الجملة ضروري في إعراب الكلام، إذ لا يمكن أن نبين العناصر الأساسية للكلام دون معرفة نوع الجملة المراد إعرابها، ولا يمكن أن نُعرّب كلاماً إعراباً صحيحاً إذا أخطأنا في تحديد نوع الجملة، ذلك بأنّ عُمْدَتَيْهِمَا مختلفتان. وفي الإعراب لا بد من أن نبحتّ عن عمدي الكلام حتى وإن كانت إحداهما غير ظاهرة، فلا يمكن أن نقصر على ذكر المبتدأ وحده أو الخبر وحده، أو الفعل وحده دون فاعله أو نائب الفاعل، وقس هذا في ملحقات الجملة الاسمية، إذ لا بد أن نبحتّ عن خبر إنّ أو كان مثلاً... ذلك بأنّ الكلام لا يفيد إلا بالعمدين كليهما، لأنهما مما لا يستغني أحدهما عن الآخر، قال سيبويه:

«هذا باب المسند والمسند إليه.

وهما ما لا يَغْتَنِي واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدأً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول

بَدَّ مِنَ الْآخِرِ فِي الْإِبْتِدَاءِ.

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيدا منطلقاً؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده»<sup>7</sup>.

فالنواسخ الفعلية والحرفية مبنية على عمدتين هما الاسم والخبر، لأن اسم كان في ما مثَّلَ به سيويه «عبدٌ» يحتاج إلى الخبر بعده «منطلقاً»، وكذلك الأمر في النواسخ الحرفية، فاسم ليت «زيداً» يحتاج إلى الخبر «مُنْطَلِقٌ» كاحتياج المبتدأ إلى خبره كما يحتاج المبتدأ إلى الخبر في الجملة الاسمية.

فإن لم تذكر إحدى العمدتين في الكلام فلا بد من تقديرها وتفسيرها في الإعراب، قال عباس حسن: «وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق؛ بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة، والأخرى مستترة؛ كأن تقول للضيف: تفضل»<sup>(3)</sup>.

ولذلك نجد النحويين يقدِّرون ما لم يظهر في الكلام من العمد، ولا يقدِّرون الفضلات مثل المفعول به، أو المفعول فيه، أو المفعول له، أو المفعول معه، أو الحال أو التمييز... فيقولون في إعراب الفعل الذي ليس له فاعل ظاهر أو ضمير متصل، إنَّ فاعله ضمير مستتر تقديره كذا، ويُقدِّرون المبتدأ أو الخبر إذا لم يكن أحدهما ظاهراً في الجملة الاسمية، فيقولون: خبر لمبتدأ محذوف تقديره كذا، أو مبتدأ وخبر محذوف تقديره كذا؛ قال حسن المملخ: «لا يقال بعد إعراب ( حَضَرَ زَيْدٌ ) إنَّ فيها عناصرَ محذوفةً هي المفعول المطلق والحال والنعت و... إلخ»<sup>9</sup>.

وهذا كله تابع لأصول نحوية ذكر بعضها تمام حسان رحمه الله في قوله:

«1- الأصل الذكر، فإذا عُدِلَ عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني

الجملة.

2- الأصل الإظهار، فإذا أضمَر أحد الركنين وجب تفسيره.

3- الأصل الوصل، وقد يُعَدَّلُ عنه إلى الفصل.

4- الأصل الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير.



5- الأصل الإفادة، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة، وتتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس»<sup>10</sup>.

إذن من الضروري في إعراب الكلام، أي في تحليله وتفسيره نحوياً أن يضع المُعَرِّبُ في الحسبان مفهوم العمدة والفضلة، ففهم الكلام وإعرابه فهما سليما يتوقف على تحديد العمدة والفضلات. والعلاقة بين العمدة وعلاقة إسناد، وهي المُحَدِّدُ للمسند والمسند إليه حين تخالف عناصر الجملة الأصول المعروفة في الكلام العربي (ذكر العمدة وإظهارها وعدم الفصل بينها بأجنبي، ولزوم الرتبة الأصلية).  
قال امرؤ القيس في المعلقة:

كأني غداةَ البينِ يومَ تَحَمَّلُوا \*\*\* لدى سَمَرَاتِ الحَيِّ نَاقِفٌ حنظل<sup>11</sup>

فهذا كلام مفيد، ولا يمكن أن يفهم إلا بتحديد العمدة والفضلات، وتأمُّل يسيرٍ يفضي إلى أن نوع هذا الكلام بمنزلة الجملة الاسمية، كما أشار إلى ذلك سيبويه، فهي جملة اسمية منسوخة بناسخ حرفي هو «كأن»، وعمله هو نصب الاسم ورفع الخبر، فالاسم والخبر عمدتان، واسم كأن هو ياء المتكلم، وخبرها الذي به يتم المعنى هو «ناقِفٌ»، وما عدت العمدة فضلات، وهي (غداةَ البين، يوم تحملوا، لدى سمرات الحي)، وهي كلها ظروف.

### 3. تحديد نوع الكلمة من حيث الإعراب والبناء

الخطوة الثالثة في إعراب الكلام هي تحديد نوع الكلمة من حيث الإعراب والبناء، فما معنى الإعراب وما معنى البناء؟ وما هي المعربات؟ وماهي المبنيات؟ وهل كل المبنيات لها محلٌّ من الإعراب؟

#### 1- الإعراب لغة واصطلاحاً:

للإعراب في اللغة أكثر من معنى، وأشهر معانيه وأهمها في هذا المقام هو الإبانة والإفصاح والإيضاح، قال ابن منظور: «وقال الأزهري: الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة؛ يقال: أَعْرَبَ عنه لسانه وعَرَبَ، أي: أَبَانَ وَأَفْصَحَ ... وإنما سمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه؛ قال: وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإبانة

والإيضاح ... ويقال: أَعْرَبَ عَمَّا فِي ضَمِيرِكَ، أَي: أَيْبَنُ ... ويقال للعربي: أَفْصَحُ لِي، أَي: أَيْبَنُ لِي كَلَامَكَ، وَأَعْرَبَ الْكَلَامَ وَأَعْرَبَ بِهِ: بَيَّنَّهُ...وَعَرَّبَ مَنْطِقَهُ، أَي: هَدَّبَهُ مِنْ اللَّحْنِ»<sup>12</sup>.

### ب- الإعراب اصطلاحاً:

لا فرق تقريباً بين المعنى اللغوي السابق والمعنى الاصطلاحي للإعراب، فقد تبين للنحويين، وهم يستقروون الكلام العربي، أن آخر الكلمة يَتَغَيَّرُ، وهذا التغير في آخر الكلمة، أي في العلامة الإعرابية، يؤدي إلى تغيّر في المعنى، فاصطلحوا على هذا التغير في الشكل والمعنى بالإعراب، فكان الإعراب آلة لتوضيح الكلام وبيانه، فإذا حُدِّفَ الإعراب - أي العلامات الإعرابية- التبس المعنى واستبهم وتعذّر التواصل بين المتكلمين.

ومن الأمثلة المعروفة في بيان الترابط بين الإعراب والمعنى قولهم: ما أحسن زيد، فهذا الكلام فيه لبس وإبهام لأنه غَيْرُ مُعْرَبٍ، أي لا تحمل أواخر كلماته علامات إعرابية تُبَيِّنُ المعنى المقصود، فهي محتاجة إلى توضيح وبيان كي يَظْهَرَ المعنى، وما يُظْهَرُ المعنى هنا هو الحركات، فإذا أُعْرِبَتِ الكلمات بَانَ المعنى وأفصح المتكلم أو الكاتب عن مقصوده، وعندئذٍ امتازَ التعجب (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!) والنَّفْيُ (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، والاستفهام (مَا أَحْسَنُ زَيْدًا؟)، وقد أشار ابن منظور إلى هذا الترابط بين الشكل (اللفظ) والمعنى في الإعراب، حيث قال: «والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وَأَعْرَبَ كَلَامَهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنَ فِي الْإِعْرَابِ، وَيُقَالُ: عَرَّبْتُ لَهُ الْكَلَامَ تَعْرِيْبًا وَأَعْرَبْتُ لَهُ إِعْرَابًا: إِذَا بَيَّنَّتَهُ لَهُ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِ حُضْرَةٌ»<sup>13</sup>.

غير أن النحويين معظمهم تناسى الأصل في تسمية الإعراب إعراباً فأهملوا الجانب المعنوي عند تعريفهم للإعراب، ذلك بأنهم ركزوا على الجانب الشكلي اللفظي واهتموا بالعامل الذي يحدث الإعراب، قال ابن جني: « فالاسم المتمكن ما تغير آخره لتغير العامل فيه»<sup>14</sup>، وقال الشلوبين: « الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل»<sup>15</sup>، وقال السيوطي يشير إلى حَدِّ النحويين للإعراب: «وَحَدُّهُ بِقَوْلِهِمْ: تَغْيِيرُ

وأخر<sup>16</sup> الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً وتقديراً<sup>17</sup>. فهذا التغيير ليس شكلياً فقط، بل هو تغيير معنوي، تجاهله النحويون في التعريف، وقد يكون ذلك لظنهم أن القارئ يفهم الارتباط الوثيق بين تغير العلامة الإعرابية وتغير المعنى.

### ج- البناء لغة واصطلاحاً:

من المفاهيم الضرورية في إعراب الكلام، معرفة معنى البناء، فالكلمة في الكلام العربي لا تكون دائماً معربة، فقد اتضح للنحويين بعد أن استقرؤوا الكلام العربي أنّ الأصل في الكلمة أن تكون معربة، لكن هناك كلمات غير معربة، أي لا تتغير أواخرها مهما تغيرت العوامل الداخلة عليها، فأطلقوا على هذا النوع من الكلمات مصطلح البناء، للدلالة على ثبات آخر الكلمة على حال واحدة، كثبات البناء من حجر وغيره، والبناء لغة وضع الشيء على جهة الثبات والدوام، و المعنى الاصطلاحي مأخوذ من المعنى اللغوي، قال ابن جني معرفاً البناء في الاصطلاح: « هو لزوم الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أُحْدَتْ ذلك من العوامل. وكأنهم إنما سموه بناءً لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تَغْيَرُ الإعراب سُمِّيَ بناءً، من حيث كان البناء لازماً موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة»<sup>18</sup>، فالكلمة المبنية مشبهة في جمود آخرها وثباته بالبناء من الآجر والطين والجص كما قال ابن جني في «الخصائص».

### د- المعربات والمبنيات:

هكذا فالكلمة إما معربة وإما مبنية، وقد بين النحويون أقسام الكلمة الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) من حيث الإعراب والبناء؛ فقالوا إنّ الأصل في الاسم أن يكون معرباً، لأنه يحتمل معاني مختلفة في تأليف الكلام، تتضح من خلال الإعراب. ومعظم الأسماء معربة، والمبنيات منها لها محلٌّ من الإعراب وأشهرها:

1- الضمائر كلها مبنية، منفصلة كانت أو متصلة. وهي كلها لها محل من الإعراب، والمنفصلة منها قسمان، ضمائر خاصة بالرفع مثل هو و أنا وأنت وأنتم

وهو وهن... وضماير خاصة بالنصب، وهي إياه وإياك وإياهما... فالضمير في قولنا: هو صادق، مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، والضمير (إيا) في قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)<sup>19</sup>، مبني على السكون المقدر في محل نصب مفعول به مقدم.

2- أسماء الشرط: مَنْ، مَا، مَهْمَا، مَتَى، أَيَّانَ، أَنَّى، أَيَّنَ، حَيْثُمَا، كَيْفَمَا. وكلها مبنية ولها محل من الإعراب، وإعرابها متنوع؛ فقد تقع في محل رفع أو في محل نصباً وفي محل جر، مثل قوله تعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ)<sup>20</sup>، فمن اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، واسم الشرط «من» مفعول به منصوب، لأن فعله لم يستوف مفعوله، في قوله تعالى: (مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ)<sup>21</sup>، ويأتي في محل جر، مثل: مِمَّنْ تُصَاحِبُ تَتَشَبَّهُ، ونحو: عِنْدَ مَنْتَسَافِرٍ يُرْحَبُ بِكَ، قال ابن هشام يتحدث عن إعراب أسماء الاستفهام والشرط ونحوها: «اعلم أنها إن دخل عليها جاراً ومُضَافاً، فمحلها الجر»<sup>22</sup>.

3- أسماء الاستفهام: مَنْ، وَمَا، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيَّنَ، وَكَيْفَ، وَكَمْ، وَأَنَّى. وتأتي في محل رفع مثل قوله سبحانه: (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ)<sup>23</sup>؛ فمن اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، لأن الفعل استوفى مفعوله (العظام)، ويأتي في محل نصب مثل: مَنْ زَارَ مُحَمَّدًا؟ فمن اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به. ويأتي في محل جر مثل قولنا مِمَّنْ تَسْتَعِينُ؟ فمن اسم استفهام مبني على السكون في محل جر اسم.

4- أسماء الإشارة غير المثناة: هَذَا، هَذِهِ، هَؤُلَاءِ، ذَلِكَ، ذَلِكَ، أُولَئِكَ، هُنَا، هُنَاكَ، هُنَالِكَ، ثُمَّ، ثُمَّ. كلها مبنية سوى ما دل على المثنى (هذان، وهاتان) فإنهما يعربان إعراب المثنى، أي يُرْفَعَانِ بِالْأَلْفِ وَيُنْصَبَانِ وَبِجَرِّانِ بِالْيَاءِ. وتأتي أسماء الإشارة المبنية في محل رفع وفي محل نصب وفي محل جر، مثل قولنا: نَصَحْنِي هَذَا، فـ«هذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، و«هؤلاء» اسم إشارة مبني على الكسر في محل نصب اسم إن في قولنا: إِنَّ هَؤُلَاءِ مُهَاجِرُونَ، و«هؤلاء» اسم مبني على الكسر في محل جر في قولنا: فِي هَؤُلَاءِ عَالَمٌ.

- 5- الأسماء الموصولة غير المثناة: الَّذِي، الَّتِي، الَّذِينَ، الَّي، اللَّائِي، اللَّائِي، مَنْ، مَا. والمثناة منها معربة إعراب المثنى وهي اللذان واللتان، وما عدا هذا فهو مبني في محل رفع أو نصب أو جر، الرفع في مثل قوله تعالى (قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ)<sup>24</sup>، الذي اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل، ومثال النصب قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>25</sup>، التي اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به، ومثال الجرّ قوله سبحانه: (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَصَتْ عَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا)<sup>26</sup>.
- 5- الأحوال المركّبة: مثل «شَذَرَ مَذَرَ»، و «شَغَرَ بَعَرَ»، و «خَذَعَ مَذَعَ»، و «بَيَّتَ بَيَّتَ»؛ مثل قولنا تفرقوا شَذَرَ مَذَرَ، فشذر مذر اسم مركب مبني على فتح الجزأين في محل نصب حال.
- 6- الظُّروف المركّبة: وهي ظروف استعملتها العرب مركّبةً، مثل «بينَ بينَ»، و «صباحَ مساءً»، و «يومَ يومَ»، و «حينَ حينَ»، مثل: يشتغل في الحقل يومَ يومَ. (ظرف مركب مبني في محل نصب).
- 7- أسماء الأفعال، مثل: حَيَّ على الصلاة، حَيَّ اسم فعل أمر مبني على الفتح، ومثل لا تقل أُفُّ لوالديك، أُفُّ اسم فعل مضارع مبني على الكسر...
- 8- ما ختم بويه، نحو سيويه. مثل سيويه عالمٌ، فسيويه اسم علم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ.
- 9- الأعلام على وزن فَعَالٍ، مثل حَدَامٍ وَقَطَامٍ...
- جاء في شرح ابن عقيل: «قال الشاعر  
إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدُّوْهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ»<sup>27</sup>  
أما الحروف فكلها مبنية ولا محل لها من الإعراب.
- وأما الفعل فالماضي والأمر فمبنيان دائماً، أما المضارع فمعرب ويبنى في حالين؛ إذا اتصلت به نون النسوة، وإذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة، ومن ثم فإنَّ تحديد نوع الكلمة مفتاح إعرابها.

## 4. تحديد نوع الجملة من حيث الإعراب

ومما ينبغي أن يعرف مُعَرِّبُ الكلام العربي نوع الجملة من حيث الإعراب، فالجملة قسمان من هذه الناحية<sup>28</sup>، جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب. والجملة التي لها محل من الإعراب هي التي تَحُلُّ مَحَلَّ الاسم المفرد المعرب، كأن تقع خبراً، أو صفة أوحالاً أو مضافاً إليه...

## ا- الجمل التي لها محل من الإعراب:

1- الجملة الواقعة خبراً: مثل قوله تعالى: (وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)<sup>29</sup>، فجملة (لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) في محل رفع خبر إنَّ، وكان لها محل من الإعراب لأنها حَلَّت محل المفرد المعرب، ذلك بأنَّ الأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً معرباً. وتأتي الجملة في محل نصب، مثل قولنا مازال الإنسان يدمر بيئته. فجملة يدمر بيئته لها محل من الإعراب، وإعرابها التفصيلي: يدمر: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو، بيئته: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، الهاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، والجملة الفعلية في محل نصب خبر لازال.

2- الجملة الحالية: وتأتي بعد المعرفة، أي أن يكون صاحب الحال معرفة لا نكرة، مثل قولنا: لَا تَسْقِ السَّيْرَةَ وَأَنْتَ تَعْبَانُ، فصاحب الحال هنا ضمير مستتر تقديره أنت، والضمير معرفة، ومثل: ألقى محمدٌ التحيةَ يَبْتَسِمُ، ونحو: يقرأُ أَدْنَاهُ مشغولتانِ بالموسيقى، فجملة «وَأَنْتَ تَعْبَانُ» و«يَبْتَسِمُ» و«وَأَدْنَاهُ مشغولتانِ بالموسيقى» في محل نصب حال.

3- الجملة الواقعة مفعولاً به: تقع الجملة في محل نصب مفعول به، مثل: ظَنَّ القراءةَ تُرِيحُ النَّفْسَ. فجملة تريح النفس في محل نصب المفعول الثاني لظنَّ.

4- الجملة الواقعة نعتاً: تأتي بعد النكرة؛ قال تعالى: ( وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ )<sup>30</sup>، فالجملة الفعلية

«تَشَخَّصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ» في محل جر نعت ليوم، ومثل قولك: تِلْكَ مَدِينَةُ أَهْلِهَا طَيِّبُونَ. الجملة الاسمية «أَهْلِهَا طَيِّبُونَ» في محل رفع نعت لمدينة التي أتت نكرة.

5- الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم بشرط أن تقرن بالفاء أو إذا الفجائية: قال تعالى: (مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ<sup>31</sup> وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ)<sup>32</sup>، فالجملة الاسمية «فَلَا هَادِيَ لَهُ» في محل جزم جواب الشرط، ومثل قوله سبحانه: (وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ مِمَّا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)<sup>33</sup>. ومثل: مَنْ يَسْتَشِرِ النَّاسَ فَلَنْ يَخِيبَ، فجملة (هُمْ يَقْنَطُونَ) و «فلن يخيب» في محل جزم جواب الشرط.

6- الجملة الواقعة مضافا إليه: تأتي بعد الظروف مثل حيثُ وإذُ وإِذَا وَحِينَ وَيَوْمَ: قال تعالى: (فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا)<sup>34</sup>، فالجملة الفعلية «شئتم» في محل جر مضاف إليه، و قال سبحانه: (إِذْ<sup>35</sup> تَمْشِي أَخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ)<sup>36</sup>، ومثل قولنا: أَسْلَمَ يَوْمَ اكْتَشَفَ أَنَّ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ بَرْزَخًا، ومثل: إِفْرَأْ حِينَ يَهْدَأَ اللَّيْلَ.

7- الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب: ومحلها بحسب الجملة المتبوعة، وتكون في بائي عطف النسق والبدل خاصة؛ نحو: الشعرُ يَمْتَعُ النَّفْسَ وَيُهْدِبُ الْأَخْلَاقَ، فجملة «يهدبُ الأخلاقَ» في محل رفع، معطوفة على جملة «يَمْتَعُ النَّفْسَ» الواقعة خبرا لـ «الشعر»، ومثل التدخين يُضِرُّ يَقْتُلُ؛ ف «يقتل» جملة في محل رفع بدل من جملة «يُضِرُّ».

ب- الجمل التي لا محل لها من الإعراب: وهي جمل لا تحل محل المفرد في الإعراب. وهي سبعة:

1- الجملة الابتدائية: وهي التي يبتدأ بها الكلام، مثل: البحر هائج. فهذه جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وتكون الجملة ابتدائية أيضا بعد أدوات الابتداء؛ مثل الحروف المكفوفة (إِئْمًا، وَأَمَّأ، وَلَيْتَمَّا، وَكَأَمَّا، وَلَعَلَّمَا، لَكِنَّمَا، وَرُبَّمَا، وَكَمَا)، وبعد «إذا» الفجائية، وبعد: أَمَّا، وبل، ولكن، وهل، وبينما، وبعد حروف

العرض مثل: هلاً، ولوما، ولولا غير الشرطية إذا تلاها فعل مضارع. قال تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)<sup>37</sup>، وقال سبحانه: (بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا)<sup>38</sup>، وقال عز وجل: (لَوْ لَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ)<sup>39</sup>، وقال تعالى: (لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ)<sup>40</sup>.

## 2- الجملة المستأنفة:

هي جملة يُسْتَأْنَفُ بها الكلام، منقطعة عما قبلها. قال تعالى: (فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ)<sup>41</sup>، الجملة الاستثنائية في الآية الكريمة هي (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ) وهي لا محل لها من الإعراب.

3- جملة الصلة: وهي الجملة التي تأتي بعد الاسم الموصول، مثل: ما كتبت في المجلة مثير<sup>42</sup>.

## 4- الجملة المعترضة: تأتي بين متلازمين، أي تعترضهما:

قال الشاعر:

شَجَاكَ - أَظُنُّ - رُبْعُ الظَّاعِنِينَ \*\*\* وَ لَمْ تَعْبَأْ بِعَدْلِ الْعَادِلِينَ<sup>43</sup>

فجملة أظن معترضة لا محل لها من الإعراب، أتت بين متلازمين هما الفعل والفاعل (شجاك ربع).

وقال زهير بن أبي سلمى:

سَمِئْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشُ \*\*\* ثَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَبَا لَكَ - يَسْأَمُ<sup>44</sup>

5- الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم: وحروف الشرط غير الجازمة هي: إِذَا، لَوْ، لَوْ لَا، لَوْ مَا، لَمَّا الظرفية المتضمنة معنى الشرط. قال تعالى: (لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)<sup>45</sup>. وجملة «لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ» جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

وقال المتنبي:

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتُهُ \*\*\* وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّيْمَ تَمَرَّدَا<sup>46</sup>.

6- الجملة المُفسَّرة: هي جملة فضلة تفسر ما يسبقها، وتكشف عن حقيقته. قال تعالى: (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ)<sup>47</sup>، فجملة (أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ) مفسرة لما



قبلها لا محل لها من الإعراب. وقال سبحانه: (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) <sup>48</sup>، (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب.

7- الجملة الواقعة جواباً للقسم: قال سبحانه: (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) <sup>49</sup>.

هـ- العامل والمعمول والعمل:

ويحتاج المُعْرَبُ أن يعرف أيضاً معنى العامل والمعمول والعمل.

- العامل لغة واصطلاحاً:

• العامل لغة: اسم فاعل من عَمَلَ يَعْمَلُ عَمَلًا، ومن معاني مادة (ع م ل):

إحداث الفعل وإصداره <sup>51</sup>.

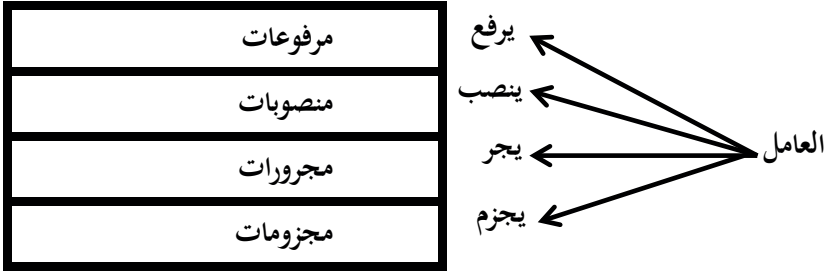
• العامل في الاصطلاح النحوي:

نظر النحويون في الكلام العربي، فوجدوا أنَّ آخر الكلمة يتغير في التركيب؛ فحركة آخر الكلمة تنتقل من ضمة إلى فتحة إلى كسرة مثلاً، مثل (حَضَرَ مُحَمَّدٌ) و(إِنَّ مُحَمَّدًا حَاضِرٌ)، و (ثَقِيَ فِي مُحَمَّدٍ)، فأخر «محمد» تغيّر من الرفع إلى النصب إلى الجرّ، فهو كلمة معربة، غير أنَّ النحويين لم يكتفوا بالوصف، بل فسّروا هذا التغير في آخر الكلمة، فتساءلوا ما الذي رفع محمدا تارة ونصبه تارة وجره تارة أخرى؟ فقالوا إنَّ هناك سبباً أو مؤثراً أو مُعَيِّراً لهذه الحركة واصطلحوا على ذلك بمصطلح العامل، فالعامل هو الذي يرفع وينصب ويجرّ ويجزم. قال المطرزي: «والعامل عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، والعامل ضربان: عامل لفظي ومعنوي» <sup>52</sup>، وقال ابن منظور: «والعامل في العربية ما عمل عملاً ما فَرَفَعَ أو نَصَبَ أو جَرَّ، كالفعل والناصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعاً من الإعراب» <sup>53</sup>، وقال ابن خلدون: «...فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة، شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويُجفّقون الأشباه بالأشباه؛ مثل أنَّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا

تغيُّر الدلالة بتغيُّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابًا، وتسمية المُوجِب لذلك التغيُّر عاملاً<sup>54</sup>، وقال الجرجاني: «والعامل في اللغة ما يعمل على الدوام وإن قلَّ. والفاعل أعمُّ منه.

والعامل في اصطلاح النحويين ما أوجِبَ كَوْنُ آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً»<sup>55</sup>.

لقد قرَّرَ النحاة أنَّ لكل معمول عاملاً، فكل مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم له عامل عمل فيه الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، ولا بد لِلْمُعْرِبِ أَنْ يعرف هذه المصطلحات، ففي (حَضَرَ مُحَمَّدٌ)، عَامِلٌ عَمَلَ الرَّفْعِ هو الفعل (حضر)، ومعمول وقع عليه العامل هو (محمدٌ) وقس على هذا.



#### 4. تحديد الوظيفة الإعرابية للكلمة:

المعنى هو جوهر الإعراب، فوظيفته هي الإبانة عن المعاني بالألفاظ كما قال ابن منظور، قال الشلوبين يشير إلى فائدة الإعراب: «وفائدته في الأصل: الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل من الفاعلية والمفعولية والإضافة»<sup>56</sup>، وقال ابن جني: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ، وَشَكَرَ سَعِيدًا أَبُوهُ، عَلِمْتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، و لو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه»<sup>57</sup>.

إنَّ أهم ما في الإعراب بيان وظيفة الكلمة في التأليف، أي بيان المعنى الذي تؤديه، وقد أبدع النحويون مصطلحات دالة على الوظائف التي تشغلها الكلمة في التركيب

العربي، مثلاً لمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمفعول به والمفعول له والمفعول معه والحال والتمييز والاستثناء، والنعت، والتوكيد والبدل، والمضاف والمضاف إليه والجار والمجرور... وهكذا يكفي أن نختار ما يناسب من هذه المصطلحات لكي نبين الوظيفة الإعرابية للكلمة في التركيب، فنقول فاعل مرفوع أو مفعول به منصوب أو مبتدأ مرفوع ...

لكن في الكلام العربي حالات يتعدّد فيها فهم المعنى من خلال الإعراب، كأن تكون الكلمات مبنية أو معتلة الآخر أو جملاً حلت محلّ المفرد، وهذا ما يسمى في النحو بالإعراب المحلي والتقدير. وفي هذه الحالات يُلجأ إلى قرائن أخرى لإعراب الكلام، أي لبيان معناه، ومن القرائن قرينة حفظ الرتبة الأصلية لعناصر الجملة، والقرينة اللفظية، كأن تتصل بالفعل تاء التانيث التي تدل على أن الفاعل مؤنث، والقرينة المعنوية، حيث يتضح المعنى من خلال السياق أو الحال أو الواقع... فالكلمات المبنية والجملة التي تقع موقع المفرد لا يمكن أن تظهر عليها العلامة الإعرابية لتحدد وظيفتها أهى فاعل أو مفعول أو اسم أو خبر مثلاً، وفي هذه الحالة يلتجأ إلى قرائن أخرى لبيان الوظيفة الإعرابية للكلمة، ويقال إن الكلمة مبنية في محل رفع فاعل أو في محل نصب مفعول ... ويقال في الجملة التي تحل محل المفرد، إنها في محل نصب مفعول به أو في محل رفع خبر أو في محل نصب حال أو في محل جر مضاف إليه...

فإذا كانت في الكلام قرينة غيّر الإعراب تُبيّن المعنى، جاز -عند بعض النحويين- رفع المفعول ونصب الفاعل، وجاز التخلي عن الرتبة الأصلية لعناصر الكلام أيضاً، قال ابن جني: « فإن قلت: فقد تقول ضَرَبَ يَحْيَى بُشْرَى<sup>58</sup>، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو أكل يَحْيَى كُمَّثْرَى<sup>59</sup>: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضَرَبَتْ<sup>60</sup> هَذَا هَذِهِ،

وَكَلَّمَ هَذِهِ هَذَا، وكذلك إن وضع الغرض بالثنائية أو الجمع جاز لك التصرف؛ نحو قولك أكرم اليحييَّانِ البشريَّينِ، وضرب البشريَّينِ اليحيوْنَ، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كَلَّمَ هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأنَّ في الحال بيانا لما تعني، وكذلك قولك وَكَدَّتْ هذه هذه، من حيث كان حال الأم من البنت معروفة...»<sup>61</sup>.

وبيت القصيد من كل ما سبق أنَّ الإبانة عن المعنى هو الغاية، فإن كان في الكلام ما يوضح المعنى من غير الإعراب جاز الاستغناء عنه وجاز التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير، غير أنَّ السيوطي ذهب إلى أنَّ هذه الحالات مسموعة ولا يجوز القياس عليها؛ قال: « وَسُمِعَ رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، وقال الشاعر:

مثلُ القنَافِذِ هِداجون قد بلغت نجران \*\*\* أو بلغت سواتهم هجرُ.

و السوات هي البالغة، وسمع أيضا رفعها، قال:

[إن من صاد عقعقا لمشوم] \*\*\* كيف من صاد عقعقان وبوم.

... والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك»<sup>62</sup>.

وخلاصة القول هي أنَّ المعنى هو المحدد للإعراب، فلا يمكن أن يعرب كلام إذا لم تفهم كلماته من الناحية المعجمية والصرفية والتركيبية والسياقية. فمما ينبغي مراعاته في الإعراب هو المعنى، فالحرف الواحد يؤدي وظائف مختلفة لذلك يختلف إعرابه من سياق إلى آخر، فالواو مثلا تكون حرف عطف وحرف استئناف، وواو رب وواو القسم، والفاء تكون حرف عطف وحرف تفسير وحرف استئناف، وقل هذا عن حتى، وعن بعض الأسماء ك«من» و«ما»، فمن يكون اسم استفهام ويكون اسم شرط، ويكون اسما موصولا.

وسيرا مع الأصل والقاعدة المطردة، فإنه يستحسن اتباع منهج واحد في إعراب الحالات التي لا يمكن أن تظهر عليها علامات الإعراب وفق أصول النحو وقواعده، لأن ما لا يلتبس، أي ما يفهم دون إعراب، «بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جدا،

فَحْمِلَ عَلَى الْأَصْلِ الْمُعَلَّلِ لِيَطْرِدَ الْبَابُ»<sup>63</sup>. فالأصل أنّ الفاعل مرفوع دائماً والمفعول منصوب دائماً، فلا يحسن أن نقول «الثوب» مفعول به مرفوع، ولا يحسن أن نقول «المسمار» فاعل منصوب في المثال المسموع: «خرق الثوب المسمار»، لأنّ في ذلك مخالفة لأصل نحوي وقواعد مطردة. وفي مثل هذه الحالات قال النحويون إنّ الكلمة مرفوعة لفظاً ومنصوبة محلاً..

## 5. تحديد العامل

لكل معمول عامل أصل من أصول النحو، وهذا الأصل مهم في فهم العلاقات التركيبية بين كلمات الجملة، فالنحويون قرّروا أنّ لكل مرفوع رافعا، ولكل منصوب ناصبا، ولكل مجرور جارا، ولكل مجزوم جازما. وهذا الأصل الإجمالي يسهّل تحليل الكلام العربي، ولعله من السهل أن نحدد العامل اللفظي في الجملة، وذلك بطرح سؤال ما عامل الرفع في كذا؟ وما عامل النصب في كذا؟ وما عمَلُ «إنّ»؟ وما عمل «ظُلّ» مثلا؟...

ومعرفة أنواع العوامل وعملها أمر لا بد منه في الإعراب، فكلما عرّف المُعَرِّبُ عمل العامل سهّل عليه الإعراب والعكس صحيح، و المهم ليس إحصاء العوامل وحفظها، لكن المهم هو فهم فكرة العامل في عمومها ومعرفة عمل العوامل اللفظية خاصة، لأن العامل هو الخيط الناظم لعناصر الجملة، فمن يعرف أنّ «ليت» تنصب الاسم وترفع الخبر، سيبحث في الجملة عن الاسم والخبر، ومن يعرف أنّ «مَنْ» تأتي اسم شرط وتجزم فعلين، فعل الشرط وفعل الجواب، سيبحث في الكلام عن فعل الشرط وجوابه وهكذا...

و العوامل اللفظية معدودة<sup>64</sup> هي:

1. عمل الفعل: والأصل في العمل للفعل وما تبقى من العوامل اللفظية ملحقه به، تعمل عمله بشروط مختلفة. والفعل يرفع الفاعل وينصب المفاعيل، مثل المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه... وينصب الحال والتمييز.
2. عمل المصدر: يعمل عمل فعله؛ فيرفع فاعلاً إن كان مشتقا من فعل لازم،

ويرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به إن كان من فعل متعدٍ. قال تعالى: (أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ)<sup>65</sup>، فالمصدر «إطعام» عاملٌ هنا عمل فعله، حيث نصب المفعول به يتيماً، وفاعله ضمير مستتر، ومثل قوله سبحانه: (وَأَكْلِهِمْ أَموالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ)<sup>66</sup>، «أموال» مفعول به للمصدر العامل «أكل».

3. عمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة: يعمل اسم الفاعل عمل فعله، فهو يرفع الفاعل إذا كان فعله لازماً، وينصب المفعول به إذا كان الفعل متعدياً. ويعمل بلا شرط إذا كان مُعَرَّفًا بـ«أل»، وإذا لم يكن معرفاً بـ«ال» عمل بشرطين: أن يدل على الحال، أو الاستقبال، وأن يعتمد على استفهام، أو نفي، أو مبتدأ، أو موصوف، أو حال. قال تعالى (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا)<sup>67</sup>، فالمقيمين و المؤتون الزكاة اسماً فاعلاً عملاً عمل فعليهما المتعديين، رفعاً الفاعل ضميراً مستتراً ونصباً المفعول به «الصلاة» ثم «الزكاة».

وصيغ المبالغة خمسة اشتقت للدلالة على المبالغة والكثرة في اتصاف اسم الفاعل بالحدث، وهي عاملة عمله، مثل: خالد قَوُولُ الحَقِّ، فقوُول صيغة مبالغة عاملة رفعت الفاعل ضميراً مستتراً، ونصبت الحق مفعولاً به، ومن شواهد النحويين على عمل صيغ المبالغة قول أبي طالب:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا \*\*\* إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ<sup>68</sup>.

وقال ابن مالك يذكر أمثلة المبالغة وعملها:

فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ \*\*\* فِي كَثْرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بَدِيلٌ  
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ \*\*\* وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِلٌ<sup>69</sup>.

4. عمل اسم المفعول: قال ابن هشام: «وهو ما دلَّ على حدث ومفعوله»<sup>70</sup>، ويعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول، بشروط عمل اسم الفاعل. مثل مُحَمَّدٌ مَحْبُوبَةٌ خِصَالُهُ، فمحبوبة اسم مفعول عامل، وخصاله

نائب فاعله مرفوع، وينصب مفعولا به إذا كان مشتقا من فعل متعدّد لاثنين، مثل خَالِدٌ مَمْنُوحٌ ابْنُهُ جَائِزَةٌ (كما تقول: خَالِدٌ مَنِحَ ابْنُهُ جَائِزَةً)، فممنوح اسم مفعول عامل فعله المبني للمجهول، وابنه نائب فاعل مرفوع، وجائزة مفعول به منصوب.

5. عمل الصفة المشبهة: تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي، بشروط عمل اسم الفاعل مع شروط أخرى إضافية، مثل ألا يتقدم عليها معمولها، ومن أمثلة عمل الصفة المشبهة قولهم: زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، فحسن صفة مشبهة رفعت الفاعل ضميرا مستترا فيها، ونصب المفعول به الوجه. وقالوا إنّ المفعول به الذي تنصب الصفة المشبهة ليس مفعولا به حقيقيا لأن الصفة المشبهة لا تشتق إلا من فعل لازم قاصر، بل هو مشبّه به.

6. عمل أفعال التفضيل: وعمل اسم التفضيل ضعيف، لا ينصب المفعول به، ويرفع الفاعل ضميرا مستترا في الغالب، قال مصطفى بن حمزة: «كل ما يَفْدِرُ عليه «أفعل» التفضيل هو أن ينصب الظرف لاكتفائه برائحة الفعل، وأن ينصب الحال لأنه مشابه له؛ مثالهما: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ الْيَوْمَ رَاكِبًا، وينصب المفعول معه، وله أن ينصب التمييز، والتمييز معمول هيّن يعمل فيه ما يخلو من معنى الفعل كما في راقود خلا»<sup>71</sup>.

7. عمل الاسم المبهم: وذلك في تمييز الذات، فالعامل فيه اسم مبهم، يدل على الكيل أو المساحة أو العدد، مثل: عنده خمسون درهما، فخمسون اسم مبهم نصب التمييز «درهما».

8. عمل الحروف: عمل الحروف متنوع مختلف، وقد صنّفها النحويون في أبواب متفرقة حسب نوع عملها في الغالب، فالحروف الناصبة مدروسة في باب إنّ وأخواتها، والحروف الجارة مدروسة في باب المجرورات<sup>72</sup>، والحروف الجازمة مدروسة في باب إعراب الفعل المضارع (جزمه)، وقد أطلق عليها النحويون أسماء تميّز عملها لا معناها، من ذلك حروف الجرّ وحروف

العطف وحروف الجزم. وليست الحروف كلها عاملة، لكن فيها المهملة التي لا عمل لها، وقد تَعَمَلُ تارة وتُهَمَلُ تارة أخرى.

## 6. تحديد علامة الإعراب أو البناء

الخطوة السادسة في إعراب الكلام العربي هي بيان علامة إعراب الكلمة إن كانت معربة وبيان علامة بنائها إن كانت مبنية، والأحوال الإعرابية أربعة، فإما أن تكون الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، ويشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب، ويختلفان في الجر والجزم، فالجر خاص بالاسم والجزم خاص بالفعل المضارع. وقد يسأل سائل: ما الفائدة من أن نبحث عن علامة الرفع وعلامة النصب وعلامة البناء؟ لماذا لا نكتفي بقولنا فاعل مرفوع أو اسم إن منصوب مثلاً؟ الفائدة من ذكر علامة الإعراب هي أن الحالة الإعرابية الواحدة تختلف علاماتها، فالحركات الظاهرة هي الأصل في الإعراب؛ الضمة الظاهرة هي العلامة الأصلية للرفع، والفتحة الظاهرة للنصب والكسرة الظاهرة للجر، والسكون الظاهر للجزم، لكن هناك علامات إعرابية أخرى، تسمى بالعلامات الإعرابية الفرعية، فالرفع مثلاً يكون بالضمة المقدرة في الاسم المنقوص والمقصور والفعل المضارع المعتل، ويكون الرفع بالألف في المثني ويكون بالواو في جمع المذكر السالم ويكون الرفع بالنون في الأفعال الخمسة، وكذلك الأمر في حالة النصب والجر والجزم.

وتذكر علامة البناء إذا كانت الكلمة مبنية، وعلامات البناء مختلفة أيضاً، فهي حركات ظاهرة، مثل الفتحة في «جاء»، والسكون في «أَكْتُبُ»، والضمة في «حيث» والكسرة في «سيبويه»، وقد تكون علامة البناء حروفاً أو حذفاً، ففعل الأمر مثلاً يبني على حذف حرف العلة، مثل: «أُدْعُ» و«أَمْشِ»، ويبني على حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، مثل: «أَسْمَعِي» و«أَسْمَعَا» و«أَسْمَعُوا»، فهي أفعال أمر مبنية على حذف النون.

أمثلة للإعراب:

-أعرب ما يأتي:



أ. قال تعالى: ( الْحَمْدُ لِلَّهِ )<sup>73</sup>.

ب. وقال سبحانه: (وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)<sup>74</sup>.

ج. وقال عز وجل: ( هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ، إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ

فَقَالُوا سَلَامًا، قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ )<sup>74</sup>.

د. إِذَا قَالَتْ فَذَامٍ فَصَدَّقُوهَا \*\*\* فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ فَذَامٍ.

### الجواب:

أ- (الحمد لله) كلام مفيد، وهو جملة اسمية، والجملة الاسمية مبنية على عمدتين هما المبتدأ والخبر. فأين المبتدأ وأين الخبر؟ هذه هي الخطوات الأولى في إعراب الكلام؛ ننظر إلى الكلام في عمومه وعندئذ نشعر بنبين أجزاءه التي يتألف منها، أي نعربه إعراباً تاماً هكذا:

الحمد: مبتدأ مرفوع. ما عامل الرفع فيه؟ ليس في الكلام عامل لفظي رفع المبتدأ، لذلك قال النحويون إن رافعه عامل معنوي هو الابتداء، وهذه التفاصيل لا تهم في الإعراب، لأن المبتدأ مرفوع أبداً، فليس ضرورياً أن نحدد عامل الرفع فيه.

ما علامة رفعه؟ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. و من الأخطاء الشائعة في عبارات الإعراب أن يقال مرفوع بالضمة، فالضمة لا ترفع ليست عاملاً للرفع، بل هي علامة للرفع، فالصواب أن يقال مرفوع بعامل معنوي وعلامة رفعه هي الضمة الظاهرة.

أين الخبر المتمم للجملة؟

لله: (هو الجزء المتمم للكلام) ل: حرف جر مبني على الكسر، الله: اسم جلالة مجرور، وشبه الجملة في محل رفع خبر. (ومن النحويين من يقول إن الخبر محذوف تقديره ثابت أو واجب لله، فيعتبرون «لله» متعلقاً بمحذوف هو الخبر، ويبدو أن هذا التقدير ليس ضرورياً حين يتضح المعنى ويتم من خلال شبه الجملة فقط، فالهم في الإعراب أن نبين أجزاء الكلام التي بها يتم

المعنى).

### ب. (وَاصِرٌ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ):

في هذه الآية الكريمة جملتان أساسيتان: «اصبر» و «إن الله لا يضيع أجر المحسنين». الأولى فعلية والثانية ملحقة بالجملة الاسمية.

• اصبر: جملة فعلية والجملة الفعلية مبنية على عمدتين هما الفعل والفاعل.

اصبر: فعل أمر، ما حالته من حيث الإعراب والبناء؟ الأمر مبني دائماً. ما علامة بنائه؟ السكون الظاهر. لذلك فالإعراب التام هو: اصبر: فعل أمر مبني على السكون الظاهر. والفاعل المتمم للكلام؟ الفاعل هنا غير ظاهر في الكلام، لكن من أصول النحو أن الكلام لا يتم بالفعل وحده بل لا بد من الفاعل، وحين لا يظهر الفاعل يقدر ويفسر بضمير حسب نوع الفعل، فالفاعل هنا ضمير مستتر وجوبا تقديره «أنت».

• فإن الله لا يضيع أجر المحسنين: بين الجملة الأولى والثانية رابط حرفي هو الفاء، والفاء هنا حرف تفسير لأن الجملة التي بعده تفسير للجملة قبلها. والجملة ملحقة بالجملة الاسمية، لأن أصلها جملة اسمية ( الله لا يضيع أجر المحسنين) فدخلت عليها إن ونسخت حكمها الإعرابي، إذ نصبت الاسم ورفعت الخبر، وهذا عمل إن وأخواتها، بمعنى أن في هذه الجملة عمدتين هما اسم إن وخبرها فأين الاسم وأين الخبر؟

إن: حرف نصب ( من حيث العمل الإعرابي ينصب) وتوكيد (من حيث المعنى يؤكد)، والحروف كلها مبنية، فهو مبني، وعلامة بنائه الفتحة الظاهرة على آخره.

الله: لفظ جلالة، اسم إن منصوب (أي إن هي التي نصبت، هي العامل فيه النصب)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. وأين الخبر؟ فالكلام لا يتم ولا يفيد

بذكر الاسم وحده بل لا بد من الخبر. فما الذي يثبت المعنى؟

الذي يتم المعنى هو « لا يضيع أجر المحسنين»، وهذه جملة فعلية حلت

محل الخبر المفرد في إتمام فائدة الاسم «الله»، فهي إذن جملة فعلية في محل رفع خبر «إن»، وإعرابها التفصيلي هو:

لا: حرف نفي، والحروف كلها مبنية، فهو مبني على السكون المقدر على الألف.

يضيع: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو.

أجر: مفعول به منصوب، (ناصبه هو الفعل يضيع)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

المحسنين: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم (الأصل في الجر أن يكون بالكسرة الظاهرة، لكن الاسم هنا جمع مذكر سالم، وهو لا يجر بالحركات بل بالحروف، لذلك تعلل علامة إعرابه لأنها فرع وليست أصلاً، فيقال لأنه جمع مذكر سالم).

لكن لا ينبغي أن ننسى أن هذه الجملة وظيفتها أنها حلت محل المفرد في إتمام المعنى، لأن الأصل في خبر اسم أن يكون مفرداً لا جملة، لذلك لا بد من القول في نهاية إعراب الجملة، والجملة الفعلية في محل رفع خبر «إن». أما الجملة كلها من الاسم والخبر «فإن الله لا يضيع أجر المحسنين» فهي تعليلية لا محل لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد.

ج- (قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ): هذا كلام مكون من جملتين: قال سلام، وقوم منكرون.

• قال: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. (فاعل قال ليس «سلام»)، فما إعراب سلام؟

• سلام: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. أين خبره؟ ليس في الجملة خبر ظاهر، والجملة الاسمية لا يتم معناها إلا بالمبتدأ والخبر معاً، لذا لا بد من تقديره هنا لأنه عمدة وليس فضلة، فالخبر محذوف

جوازا تقديره «عليكم». والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر المقدر في محل نصب مقول القول (مفعول به لقال).

• قوم منكرون: لا تكون هاتان الكلمتان جملة مفيدة، فمنكرون نعت لقوم مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، وقوم خبر مرفوع بالضممة الظاهرة، ومبتدؤه محذوف تقديره أنتم أو هؤلاء، مفهوم من سياق الكلام. (سلام عليكم، أنتم قوم منكرون).

د- قالت حذام: حذام هنا هي القائلة، هي التي فعلت الفعل «قال»، والأصل في الفاعل أن يكون مرفوعا، غير أن آخر «حذام» يلزم الكسرة في جميع الأحوال الإعرابية لأنه مبني، ولذلك يقال في إعرابها: حَذَامِ اسْمٌ عَلَمٌ مبني على الكسر الظاهر في محل رفع فاعل.

### خاتمة

هكذا يمكن القول الآن إنَّ «أعرب» يعني تحليل الكلام تحليلا نحويا وفق ما تقتضيه أصول النحو وقواعده، وإعراب الكلام بمعنى تحليله وتفسيره نحويا يستلزم خطوات منهجية، أهمها فهم الكلام المراد إعرابه، وتقسيمه إلى جمل، ثم تحديد العمد والفضلات، ثم بيان الوظيفة الإعرابية للكلمة أو الجملة إذا حلت محل الكلمة المفردة، ثم بيان نوع الكلمة من حيث الإعراب والبناء، ثم بيان علامة الإعراب أو البناء.

ويبدو أن هذه الخطوات المنهجية لـ«أعرب» طريق إلى فهم منهج النحويين في دراسة التركيب العربي، فالإعراب بهذا المعنى، يفتح عقل القارئ على الأصول النحوية التي وفقها صاغ النحويون قواعد النحو. ومنهج النحويين في الإعراب يكشف أن المعنى هو المتحكم في الإعراب في الغالب، والمصطلحات الإعرابية وحدها تثبت ذلك، فمن يتدبر مصطلح الفاعل والمفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والحال والتمييز... يدرك بعقله أنها مصطلحات تترجم الوظيفة الدلالية للكلمة المعربة في التركيب. وقد أشار هذا البحث إلى أنَّ منَّ النحويين مَنْ يجيز الخروج

عن قواعد الإعراب إذا اتضح المعنى بقريئة أخرى، ولذلك نصبوا الفاعل ورفعوا المفعول به حين اتضح المعنى بقريئة عقلية، في مثل قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ. وكان من الضروري أن تختلف أعراب النحويين في إعراب تركيب واحد، وهذا الاختلاف ليس عيبا في باب تحليل الكلام وتفسيره، بل يدل على اجتهادات لفهم الكلام وتفسيره، وهو اختلاف يكثر في التراكيب التي ابتعدت كثيرا أو قليلا عن أصول النحو وقواعده، وهذا الاختلاف مهمٌ بالنسبة إلى متعلم النحو ومعلّمه، لأنه يفتح ذهنه على منهج النحويين في تحليل الكلام العربي.

غير أنّ في مسائل الإعراب ما يمكن تجاوزه والتساهل فيه، كتقدير متعلقات الخبر حين يأتي شبه جملة، فإذا تم المعنى واتضح بذكر شبه الجملة (محمد في الدار) فلا حاجة إلى أن نقدر خبرا محذوفا تعلق به الجار والمجرور...

ومن الأخطاء الشائعة في الإعراب، أن تعرب الكلمة كأنها منعزلة عن التركيب، إذ لا بد من النظر إلى الكلام كله وفهم معناه العام قبل الخوض في الإعراب التفصيلي، والإعراب يتطلب أيضا معرفة واسعة بأصول النحو وقواعده، ويبدو أنّ فهم معنى «أعرب» «يسهل على المُعربِ كثيرا عملية الإعراب، ذلك بأنّ صعوبة الإعراب واضطرابه لدى كثير من طلاب النحو مردهما إلى غموض مفهوم «أعرب» ومنهجيته عندهم، و عسى أن تكون هذه الخطوات المنهجية مفتاحا من مفاتيحتعلم النحو العربي وتعليمه، بالنسبة إلى متعلمي العربية الناطقين بها وغير الناطقين بها، وبالنسبة إلى معلمي هذه الفئة.

ولعله من المعلوم أنّ الإعراب أو النحو لا يدرس لفهم الكلام العربي وتحليله تحليلا شكليا فقط، بل هو وسيلة من وسائل تعلم الكلام العربي الفصيح، إذ من الغايات الكبرى لتعليم الإعراب هو إقدار المتعلم على التعبير باللغة العربية دون أخطاء.

## الإحالات

- 1- الأسترابادي، الرضي، شرح الكافية، ت. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط.1996، 2، ج1، ص.31.
- 2- ابن الحاجب، أبو عمرو بن عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، ت. موسى بناي العليبي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، ج1، ص.61.
- 3- الاسم يعمل عمله في بعض الحالات، ولذلك يحسن أن نقول:(الفعل - أو اسم يعمل عمل الفعل- وفاعله)، وهذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله: «وما كان بمنزلة أحدهما نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، و «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»، و «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» و «ظَنَنْتُهُ قَائِمًا»، فاسم الفاعل «قائم» عَمَلَ فِعْلِهِ: «قام»، و اسم كان وخبرها: «زيدا» و«قائما» بمنزلة المبتدأ والخبر لأن المعنى لا يتم إلا بهما، والمفعولان «هـ» و«قائما» في ظنَّ بمنزلة المبتدأ والخبر، لأن المعنى لا يتم إلا بهما.
- 4- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ت. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، د.ط، د.ت، ج5، ص.7.
- 5- العكبري، أبوالبقاء، مسائل خلافية في النحو، ت. محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، 1996، ص.35.
- 6- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط.2، 1992، ص.1.
- 7- سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1988، ج1، ص.23.
- 8- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط.3، ج1، ص.16.
- 9- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002، ص.139.
- 10- تمام حسان، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، د.ط. 2000، ص.121.
- 11- ديوان امرئ القيس، ضبطه وصحح مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العليمة،

- بيروت، ط.5، 2004، ص، 111.
- 12- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت، المجلد1، ص. 589-588.
- 13- المصدر نفسه، المجلد1، ص. 589-588.
- 14- ابن جنى، اللمع في العربية، ت. محسن أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، د.ط. 1988، ص.16.
- 15- الشلوبني، أبو علي، التوطئة، ت. يوسف أحمد المطوع. ط.2، 1981، ص.116.
- 16- يقول النحويون: «تغير آخر الكلمة»، ولا يقولون تغير حركة آخر الكلمة، لأن العلامة الإعرابية لا تكون حركة دائماً، فقد تكون حرفاً أو حذفاً.
- 17- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر، الأشباه والنظائر في النحو، ت. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، د.ط، ج.1. ص.173.
- 18- ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت، ج.1، ص.37.
- 19- الفاتحة/4.
- 20- الشورى/17.
- 21- الأعراف/178.
- 22- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، سورية، ط.1، 1964. ص 519.
- 23- يس/77.
- 24- النمل/39.
- 25- الإسراء/53.
- 26- النحل/92.
- 27- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث. القاهرة.

1980. ط. 20، ج. 1. ص. 105.

28- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ت.

عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، د. ط، د. ت. ج. 5.

29- هود/115.

30- إبراهيم/44.

31- الفاء واقعة في جواب الشرط، لا: حرف نفي ونصب مبني على السكون المقدر،

هادي اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح، له جار ومجرور في محل رفع خبر

لا، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط.

32- الأعراف/186.

33- الروم/35.

34- البقرة/57.

35- إذ: ظرف لما مضى من الزمن مبني على السكون، وهو مضاف، تمشي: فعل

مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء للاستثقال، أختك: أخت: فاعل مرفوع،

وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، الكاف ضمير متصل مبني على الفتح

في محل جر مضاف إليه، والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه.

36- طه/39.

37- الحجرات/10.

38- الأعلى/16.

39- النمل/48.

40- الحجر/7.

41- آل عمران/36.

42- ما اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، كتبت: كتب؛ فعل

ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل،

في المجلة جار ومجرور، والجملة الفعلية (كتبت في المجلة) جملة صلة لا محل لها



من الإعراب، مثير خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

43- هذا البيت من الشواهد الشعرية التي لا نسبة لها، قال محيي الدين عبد الحميد محقق شرح الأشموني: «التخريج: البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص446؛ والدرر 2/ 261؛ وشرح شواهد المغني 2/ 806؛ والمقاصد النحوية 2/ 419؛ وهمع الهوامع 1/ 153»، انظر الأشموني، 1955، ج.1، ص.160.

44- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1988، ص.110.

45- الحشر/21.

46- ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، طبعة 1983، ص.372.

47- المؤمنون/27.

48- الصف/11.

49- الواو عاطفة، والتاء حرف قسم مبني، اللّـه: لفظ الجلالة مقسم به مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجارّ والمجرور متعلّق بفعل محذوف تقديره أقسم، اللام لام القسم حرف مبني، أكيدنَ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، أصنامكم ؛ مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، الكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، وجملة جواب القسم (لأكيدن أصنامكم) لا محل لها من الإعراب.

50- الأنبياء/59.

51- مصطفى بنحزمة، نظرية العامل في النحو العربي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط.1. 2004 ص.94.

52- المطرزي، المصباح في علم النحو. ت. عبد الحميد السيد طليب، مكتبة الشباب، القاهرة. ط.1، د.ت، ص.62.

53- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر،

بيروت، د.ط، المجلد 11، ص.476.

54- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ت. درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط.2006، ص.546.

55- الجرجاني، عبدالقاهر، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهرى الجرجاوي، ت. البدر اوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط.2، د.ت، ص.73.

56- الشلوبني، أبو علي، التوطئة، ت. يوسف أحمد المطوع، د.ط، ص.116.

57- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د.ط، ج.1، ص.35.

58- آخر الكلمة في هذا المثال يتعذر أن تحمل حركة إعرابية لأن يحيى وبشرى معتلان بالألف، والألف لا تظهر عليها الحركة الإعرابية، لذلك لا يمكن أن نحدد وظيفة الكلمتين من خلال الإعراب، فيلجأ عندئذ إلى الرتبة لتحديد المعنى، والأصل في ترتيب عناصر الجملة الفعلية أن يذكر الفاعل أولاً والمفعول ثانياً، وبناء عليه فإن يحيى فاعل وبشرى مفعول به.

59- في مثل هذه الحالة لا يمكن للإعراب أن يبين وظيفة الكلمة، والمعتمد في بيان المعنى هو القرينة المعنوية، إذ الفاعل والمفعول به معروفان عقلاً وإن لم يدل آخر الكلمة على ذلك، لذلك يجوز تقديم المفعول على الفاعل: أكل الكمثرى يحيى.

60- القرينة المبينة للمعنى هنا قرينة لفظية، وهي تاء التأنيث الساكنة التي اتصلت بالفعل ودلت على أن فاعله مؤنث هو «هذه». وقس هذا على الأمثلة الأخرى.

61- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د. ط، ج.1، ص.34.

62- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن أبو بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ت. أحمد شمس الدين. ط.1. دار الكتب العلمية . بيروت، د.ط، 1998، ج.2، ص.6.

- 63- العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، ت. محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط 1. 1992، ص.95.
- 64- مصطفى بنحمزة، نظرية العامل، دراسة تأصيلية وتركيبية، مطبعة النجاح الدار البيضاء. ط.1. 2004. ص.187-254.
- 65- البلد / 14-15-16.
- 66- النساء/161.
- 67- النساء/162.
- 68- سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1988م. ج1 ص111.
- 69- ابن مالك، محمد بن عبد الله، متن الألفية، المكتبة الشعبية، لبنان، د.ط، ولا تاريخ، ص. 29.
- 70- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تعليق محمد محي يالدين عب دالحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 2005، ج.3. ص. 232.
- 71- مصطفى بنحمزة، نظرية العام لفني النحو العربي. مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط.1. 2004، ص.210.
- 72- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح شذور الذهب، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004، ص.335.
- 73- الفاتحة/1.
- 74- هود/11.
- 75- الذاريات/ 25.

## المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية الإمام ورش، دار المصحف بيروت.

1. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو. القاهرة، ط.2، 1992.
2. ابن الحاجب، أبو عمرو بن عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، ت. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، د.ت.
3. ابن الحاجب، عثمان جمال الدين أبو عمرو، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ت. جمال عبد العاطي أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط.1، 1997.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د. ط، د.ت.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، ت. محسن أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، د.ط، 1988.
6. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ت. درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان. ط.2006.
7. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة. 1980. ط.20.
8. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب. دار صادر. د.ط.
9. ابن هشام، جمال الدين، الإعراب عن قواعد الإعراب، ت. علي فودة نيل، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض. ط.1. 1981.
10. ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 2005.
11. ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ت. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دارالفكر، سورية، ط.1، 1964.

12. الأسترابادي، الرضي، شرح الكافية، ت. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط.2، 1996.
13. الإسفراييني، اللباب في علم الإعراب. ت. شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرو، ط.1. 1996.
14. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.1، 1955.
15. تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، د.ط. 2000.
16. الجرجاني، عبد القاهر، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهرى الجرجاني، ت. البدراوى زهران، دار المعارف، القاهرة، ط.2.
17. الحريري، ملحة الإعراب، نشر محمد سعيد الحبال وأولاده، جدة، د.ط.
18. حسن خميس المملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002.
19. ديوان المتنبى، دار بيروت للطباعة والنشر، طبعة 1983.
20. ديوان امرئ القيس، ضبطه و صححه مصطفى عبد الشافي، دارالكتب العلمية، بيروت، ط.5، 2004.
21. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دارالكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1988.
22. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1988.
23. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر، الأشباه والنظائر في النحو. ت. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، د. ط. د.ت.
24. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ت. أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية، ط.1، 1998.

25. الشلوبوني، أبو علي، التوطئة. ت. يوسف أحمد المطوع. ط.2. 1981.
26. عباس حسن، النحو الوافي. دار المعارف، مصر، ط.3.
27. العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو. ت. محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط 1. 1992.
28. الكيشي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ت. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ومحسن سالم العميري، جامعة أم القرى، د.ط.
29. مصطفى بنحمزة، نظرية العامل، دراسة تأصيلية وتركيبية، مطبعة النجاح الدار البيضاء، ط.1. 2004.
30. المطرزي، المصباح في علم النحو، ت. عبد الحميد السيد طليب، مكتبة الشباب، القاهرة، ط.1، د.ت.